وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: 2019-12-1

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«سأقوم بزيارة لرئيس مجلس الأمة... واستفدتُ كثيراً مما سمعته من المطاوعة في مجال التعاون»

الخالد زار المجلس الأعلى للقضاء:

التزام التوجيه السامي بتطبيق مبدأ تعاون وفصل السلطات

كونا - بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، برقيتين إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب، ورئيس جمهورية ألبانيا إيلير ميتا، معرباً عن بالغ أسفه للانفجار في مصنع للكيماويات شرق ولاية تكساس، وعن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الزلزال شمال غرب ألبانيا.

وتمنى صاحب السمو في برقيته، للمصابين سرعة الشفاء والعافية، وبأن يتمكن المسؤولون في البلدين، من تجاوز آثار الكارثتين.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد برقيات مماثلة.

من جانبه، أكد سمو رئيس مجلس الوزراء أمس، أن زيارته الى المجلس الأعلى للقضاء تأتي استكمالاً لتوجيهات سمو الأمير.

وقال الخالد، في تصريح لوكالة الانباء الكويتية، على هامش الزيارة، حيث كان على رأس مستقبليه، رئيس المجلس الاعلى للقضاء ومحكمتي التمييز والدستورية المستشار يوسف المطاوعة، ان «الزيارة تأتي ترجمة لتوجيهات سمو أمير البلاد، خلال لقاء سموه الأسبوع الماضي رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية»، معرباً عن سعادته بتلك الزيارة.

وأوضح أن توجيه سموه «كان واضحاً بالالتزام في تطبيق الدستور، لاسيما المادة 50، والتي تعنى بفصل السلطات مع تعاونها».

> الأمير أسف لانفجار مصنع في تكساس وعزّى بضحايا زلزال ألبانيا

وشدد على أهمية التعاون وترجمة التوجيهات السامية، مضيفاً «تباحثنا في اللقاء بكيفية تنفيذ هذا التوجيه في التعاون بين السلطات الثلاث، لما فيه خير ومصلحة البلاد».

وأضاف «استفدت كثيراً مما استمعت إليه من قبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة، في مجال التعاون، وما يجب أن يكون عليه عملنا كسلطات ثلاث في المرحلة المقبلة».

وثمن سمو الشيخ صباح الخالد، استقبال رئيس المجلس الأعلى للقضاء وما تم بحثه للعمل معا لترجمة التوجيهات السامية.

وأشار الى أنه سيقوم بزيارة لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، استكمالاً لهذا التوجيه، للعمل معاً على تحقيق مبدأ فصل السلطات مع تعاونها، لما فيه مصلحة البلاد.

الخالد متحدثاً بعد الاجتماع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	3	14713

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أثنى على بادرة رئيس الوزراء ورأى فيها رغبة صادقة في التعاون

المستشار المطاوعة لـ «الراي»:

مكافحة الفساد وحماية الأموال العامة من أولويات الحكومة الجديدة

| كتب وليد الهولان |

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز رئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة، ان اللقاء الذي جمعه برئيس السلطة التنفيذية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أمس، «جاء تفعيلاً لتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد بفصل السلطات مع تعاونها، كما حددته المادة 50 من الدستور، وفي ضوء ذلك كانت الحاجة لمزيد من التواصل والتنسيق».

وقال المستشار المطاوعة، في تصريح لـ«الراي»، ان «الشيخ صباح الخالد يُشكر على بادرة الزيارة وهي الأولى من نوعها، وتعكس الرغبة الصادقة من سمو رئيس مجلس الوزراء في بداية عمله، في التعاون والاطلاع على الاحتياجات القضائية للقيام بدورها في المسؤولية العامة التي تشارك بها السلطات الاخرى لحماية الاموال العامة ومكافحة الفساد».

واكد أن «السلطة القضائية تسعى وتعمل على تذليل الكثير من الصعوبات التي قد تواجه أو تعيق عملها، لتحقيق العدالة بشكل سريع وناجز، وتوفير ضمانات الخصومة بشفافية وبعيداً عن اي محاولات إضعافها او النيل منها».

المستشار المطاوعة مستقبلاً الخالد أمس

وأشار المطاوعة الى ان «سمو رئيس مجلس الوزراء بدأ زياراته مع الجهات التنفيذية والقضائية، وسيلتقي برئيس السلطة التشريعية، وسبق أن التقى هيئة مكافحة الفساد خلال هذه المرحلة، كونه مكلفاً وضمن أولويات حكومته مكافحة الفساد، وذلك للاستئناس برأي هذه الجهات في مكافحة الفساد وحماية الاموال العامة».

وشدد المستشار المطاوعة على أن «صاحب السمو امير البلاد وسمو ولي عهده مشكورين، كانا ولا يزالان يقدمان الدعم الكامل للسلطة القضائية ورجال القضاء، للقيام بمهام عملهم على أكمل وجه، الأمر الذي يعكس ثقتهما بمرفق القضاء والعاملين به، وهو ما يحملنا مزيداً من المسؤوليات العامة»، مشيراً الى ان «سمو رئيس مجلس الوزراء هو كذلك قريب من هموم القضاء، ومتفهم لكل احتياجاته بحكم موقعه السابق كنائب لرئيس مجلس الوزراء».

> سمو الأمير وولي العهد
> يقدمان الدعم الكامل للقضاء ورجاله
>
> سمو الشيخ صباح الخالد قريب
> من هموم القضاء ومتفهم لكل احتياجاته
>
> نعمل على تذليل الصعوبات
> التي قد تواجه عمل القضاء
> لتحقيق العدالة بشكل سريع وناجز
>
> توفير ضمانات الخصومة بشفافية
> بعيداً عن أي محاولات إضعافها أو النيل منها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	3	14713

السياسة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الخالد التقى رئيس المجلس الأعلى للقضاء ترجمة لتوجيهات سمو الأمير

تحريك قضايا المال العام بالمحاكم

رئيس الوزراء: بحثت والمطاوعة تنفيذ توجيهات الأمير بشأن تطبيق المادة 50 لما فيه خير ومصلحة البلاد

كتب ـ سالم الواوان وعبد الرحمن الشمري:

على وقع ردود الفعل النيابية التي فجّرها الحكم الذي أصدرته محكمة التمييز، أمس، في شأن بطلان تعيين نحو 560 كويتيا في ادارة الخبراء بوزارة العدل خلال عهدي الوزيرين السابقين فالح العزب ويعقوب الصانع لافتقارها الى المساواة وتكافؤ الفرص، أرسى سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد تقليدا سياسيا جديدا، فيما يتعلق بالمشاورات التي يجريها رؤساء الوزراء عادة استباقا للتشكيل الحكومي، إذ زار، أمس، المجلس الأعلى للقضاء، حيث التقى رئيس المجلس رئيس محكمتي التمييز والدستورية المستشار يوسف المطاوعة.

وأكد الخالد في تصريح صحافي على هامش الزيارة انها جاءت استكمالا وترجمة لتوجيهات سمو الامير خلال لقاء سموه الاسبوع الماضي رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وأوضح أن توجيه سمو الأمير "كان واضحا بالالتزام في تطبيق الدستور ولاسيما المادة (50) التي تعنى بفصل السلطات مع تعاونها".

وشدد على اهمية التعاون وترجمة التوجيهات السامية، مضيفا "تباحثنا في كيفية تنفيذ هذا التوجيه في التعاون بين السلطات الثلاث لما فيه خير ومصلحة البلاد".

واضاف: "استفدت كثيرا مما استمعت إليه من قبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة في مجال التعاون وما يجب أن يكون عليه عملنا كسلطات ثلاث في المرحلة المقبلة".

واشار الى انه سيقوم بزيارة الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم استكمالا لهذا التوجيه للعمل سويا على تحقيق مبدأ فصل السلطات مع تعاونها لما فيه مصلحة البلاد. مصادر مطلعة كشفت لـ"السياسة" أن من بين الملفات

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ورئيس مجلس القضاء الأعلى يوسف المطاوعة خلال اللقاء

- مصادر لـ"السياسة": حل توافقي يكفل للخبراء الذين أبطل تعيينهم وظائف بديلة
- الخالد انتقد تقصير محامي الهيئات الحكومية لاسيما عدم التزامهم بالحضور أمام المحاكم
- المطير للخالد: لا نريد أن نرى أي وزير كانت له علاقة بظلم الشباب و"الرمح من أول ركزة"
- عبد الله الكندري: لا تجوز معاقبة المستحقين بسبب فساد الوزراء وعلى الحكومة تصحيح الوضع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	1	18205

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مصدر حكومي لـ «الراي»: ما حدث أصاب الوزارة بعوار شديد

لجنة حفظ حقوق الخبراء في «العدل» ... حيادية وبرئاسة عمر الشرقاوي

| كتب تركي المغامس |

أكد مصدر حكومي مطلع أن لجوء الحكومة إلى «الفتوى والتشريع» لتفسير الحكم الأخير المتعلق بالخبراء من بين الخيارات المطروحة للتعامل مع الحكم الذي أصدرته محكمة التمييز أخيراً، وقضى بإلغاء جميع القرارات الصادرة، خلال نحو 3 سنوات، بشغل وظائف إدارة الخبراء بوزارة العدل التي تشمل 560 خبيراً.

وكشف المصدر لـ«الراي»، أمس، أنه «سيتم تشكيل لجنة للتحقيق في ما نسب من مخالفات في تعيين الخبراء، خصوصاً أن ما حدث من خروقات ومخالفات تحدث عنها الحكم أصاب سمعة وزارة العدل بعوار شديد»، مضيفاً أنه «سيتم تشكيل لجنة ثانية لبحث التعامل مع تنفيذ الحكم وحفظ حقوق الخبراء، تكون حيادية، وبرئاسة الوكيل عمر الشرقاوي وتضم ممثلين من المكتب الفني وإدارة الفتوى والتشريع، تكون مهامهم بحث الحكم وتحديد ما يحتاجه من تفسير، ووضع آلية لتطبيقه».

وأشار إلى ان اللجنة من الممكن أن تلجأ إلى عمل شرائح للمعنيين بالحكم الذين يبلغ عددهم 560 خبيراً، خصوصاً أن من بينهم مستحقين للوظيفة وفق مؤهلاتهم ودرجاتهم.

في سياق متصل، علمت «الراي» من مصادر قانونية أن «الفتوى والتشريع» تعد مذكرة لطلب تفسير الحكم.

وأشارت المصادر إلى أن حكم محكمة التمييز، الصادر في 19 نوفمبر الماضي، لم يكن واضحاً بشأن إعادة تعيين الخبراء المطعون عليهم من ناحية استبعادهم من فتح باب التقديم من جديد.

كما علمت «الراي» أن هناك مساعي قانونية وتحركات تقوم بها مجموعة من الخبراء، أهمها إعداد صحيفة دعوى بطلان أصلية والتي تستهدف إبطال الحكم البات.

وأشارت المصادر إلى أن نقابة الخبراء ستجتمع مع الإدارة لوضع تصورات عملية لمعالجة آثار الحكم، الذي يمس أكثر من 560 خبيراً وأسرهم، مع عدم استبعاد فكرة الاضراب العام للخبراء.

مصادر قانونية لـ «الراي»:
- «الفتوى والتشريع» تعد مذكرة لطلب تفسير الحكم لعدم وضوحه بشأن إعادة تعيين الخبراء

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	1	14714

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

طالبت بـ «إعادة تعيين الخبراء» وحمّلت الوزارة مسؤولية الخلل... والحل

نقابة الخبراء ترمي بـ «كرة النار» إلى «العدل»: تطبيق الحكم سيشل المحاكم

| كتب تركي المغامس |

حمّلت نقابة الخبراء وزارة العدل مسؤولية حكم محكمة التمييز بإلغاء تعيين خبراء الادارة العامة، وذلك لعدم تقديمها البيانات الصحيحة، مشيرة إلى أنها لم تتخذ أوجه الدفاع الصحيح عن قرار التعيين، ما ترتب عليه صدور هذا الحكم الذي سيتسبب في تعطيل مرفق مهم معاون لمرفق القضاء.

وأعلنت عن تحركها على الأصعدة كافة، داعية إلى إصدار قانون من مجلس الأمة أو مرسوم أو قرار وزاري لإعادة تعيين الخبراء الذين نص الحكم على إلغاء قراراتهم.

وعددت النقابة، في بيان أصدرته أمس، تفاصيل القصور من جانب دفاع وزارة العدل، ومن بينها «عدم صحة ما ذكر بأن ما تم تقديمه من وزارة العدل بأن توزيع درجات القبول هي 50 في المئة للمقابلات الشخصية و50 في المئة للاختبارات التحريرية»، موضحة أن «ما تم العمل به واعتماده من لجنة القبول هو 50 في المئة للاختبارات التحريرية و37.5 في المئة للمقابلات الشخصية و12.5 للمعدل الجامعي».

وأكدت «صعوبة تنفيذ الحكم... بسبب ما يترتب عليه من آثار جسيمة تضر أولاً بمصلحة المتقاضين وعواقب أخرى تسبب الشلل بالإدارة العامة للخبراء ومحاكم دولة الكويت».

> **تحرك باتجاه كبار مسؤولي الدولة و«عمومية طارئة» الاثنين**

ولخصت الصعوبات بأربع نقاط:

1- الخبراء الذين تم إلغاء تعيينهم هم الجهاز التنفيذي الفعلي للإدارة العامة، والذين يقومون بتسلم القضايا وعقد الجلسات وإصدار التقارير تحت إشراف الخبراء الاشرافيين والمراقبين، وإلغاء تعيينهم ستترتب عليه أزمة وفوضى وشواغر يصعب ملؤها بهذا الجهاز المهم والحساس والمعاون للقضاء.

2- تم إقرار هيكل جديد العام 2017 للإدارة العامة للخبراء، حيث أصبح معظم الخبراء السابقين بمراكز إشرافية ورقابية ما يتعذر عليهم وفق الهيكل الجديد تسلم القضايا ومباشرتها.

3- تقاعد عدد كبير من الخبراء السابقين ذوي الكفاءة والخبرة بعد دخول الدفعة الأخيرة.

4- تمت الموافقة على الهيكل الجديد من ديوان الخدمة المدنية، وتم إنشاء الأقسام والمحافظات على أثره، وتم استئجار مبان بجميع المحافظات، وعليه فإنه يصعب إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل تعيين تلك الدفعة وتفكيك الهيكل الجديد.

وأكدت النقابة أن «الحكم بمواضع كثيرة في حيثياته أثبت أن الجهة الإدارية لم تقم بتقديم المستندات إلى هيئة المحكمة، وعليه فإن الجهة الإدارية هي من تتحمل مسؤولية حل هذه الأزمة وتكون مسؤوليتها علاج هذا الخلل، حيث إن الدفعة الأخيرة من الزملاء الخبراء مواطنون لديهم أعباء ومسؤوليات حياتية ومعيشية...».

وحددت النقابة رؤيتها للخروج من الأزمة بـ3 خطوات:

1- إصدار تشريع قانوني أو مرسوم أو قرار بقبول الخبراء الملغي قرارات تعيينهم وفقاً للحكم المذكور أسوة بحالات مشابهة.

2- توحيد أحكام التمييز.

3- إصدار قرار بتشكيل لجنة لفحص وبحث التظلمات الخاصة بالأشخاص الذين تظلموا من قرارات عدم قبولهم أو استبعادهم وقبول من يثبت استحقاقه وأحقيته للقبول.

وأعلنت أنها ستتحرك لـ«لقاء كبار مسؤولي الدولة المعنيين بحل الأزمة»، و«تشكيل فريق عمل لمتابعة ما ترتب عليه حكم المحكمة»، و«الدعوة لجمعية عمومية طارئة مساء الاثنين (المقبل) في تمام الساعة 6:30 مساء في مسرح نقابة اتحاد العاملين في القطاع الحكومي بميدان حولي، لبحث ومناقشة آليات التحرك وترك جميع الخيارات مفتوحة امام الخبراء والخبيرات»، و«إقامة دعاوى لاسترداد حق الخبراء».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	5	14713

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العجمي: ما ذنب من تعيّن باستحقاق؟

قال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية السابق الدكتور نايف العجمي، «نحن أمام مشكلة كبيرة بعد أن ألغت محكمة التمييز قرارات تعيين 560 خبيراً في وزارة العدل، وقضت أيضاً بحرمانهم من التقدم للوظيفة ذاتها مرة أخرى».

وتساءل العجمي «ما هو ذنب من تعيّن باستحقاق، ونال أعلى الدرجات في الاختبار التحريري والمقابلة الشخصية؟ هل يجوز مؤاخذته بجريرة أخطاء ارتكبتها الجهة الإدارية؟».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	5	14713

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة» تدرس حكم «التمييز» وتتحقق من شبهات الفساد

| كتب أحمد عبدالله |

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، أمس، أنها تلقت بلاغاً في شأن بعض وقائع وشبهات فساد أشار اليها حكم الدائرة الإدارية الصادر في 19 نوفمبر الجاري، والقاضي بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بإلغاء القرارات الصادرة بشغل وظائف إدارة الخبراء إلغاء مجرداً.

وأشار الناطق الرسمي باسم «نزاهة» الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر إلى أن «نزاهة» تعكف حالياً على دراسة البلاغ وفحص الحكم المذكور، لاستخلاص ما تضمنه من وقائع وموضوعات وأسباب قد تدخل ضمن اختصاصها في مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع العام الواردة بموجب القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد ولائحته التنفيذية.

وأهاب بوزبر بكل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الابلاغ عنها لدى الهيئة، وتقديمه للمعلومات لتتولى دراستها للتأكد من جديتها، واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها تفعيلاً للمادة 20 الواردة في قانون انشائها، مع التأكيد على التزام وتعاون الجهات الحكومية والرقابية في هذا الشأن، وفقا لما نصت عليه المادة 69 من اللائحة التنفيذية.

وأكدت «نزاهة» عزمها على مواصلة جهودها وإجراءاتها في شأن فحص المعلومات والبيانات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها، وتثمن دائماً دور المبلغين في ممارسة دورهم بمساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد، وملتزمة في نفس الوقت بتوفير الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	5	14713

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قانونيون تحدثوا لـ «الراي» عن تفاصيل الوقائع القانونية المرتبطة بالإلغاء المجرّد

«حكم الخبراء» تنفيذُه حَتمي... ومُحاسبة الوزيرَيْن واجبة

إبراهيم الحمود

هشام الصالح

محمد العنزي

محمد الأنصاري

| كتب تركي المغامس وناصر المحيسن |

بانتظار إجراءات التنفيذ الرسمية المفترض أن تبدأ الأحد المقبل، توالت تداعيات الحكم «التاريخي» الصادر عن محكمة التمييز في شأن إلغاء جميع القرارات الصادرة، خلال نحو 3 سنوات، بشغل وظائف إدارة الخبراء بوزارة العدل التي تشمل 560 خبيراً، إذ رجح محامي المدعية التفاوض مع الوزارة لتعيين موكلته مقابل إيقاف تنفيذ الحكم، فيما كانت وجهة رأي الخبراء الدستوريين مختلفة تماماً، ومفادها أن حكم محكمة التمييز واجب النفاذ لأنه «إلغاء مجرد».

الأنصاري

وقال محمد الأنصاري محامي المدعية المعنية بالحكم لـ«الراي»، «لم نتخذ أي إجراءات حالياً خاصة تجاه تنفيذ الحكم الصادر من محكمة التمييز وسيكون لدينا اجتماع مع موكلتي السبت المقبل (غداً) لمناقشة آليات التنفيذ من عدمه»، مضيفاً أن «موكلتي لم تستفد من الحكم بشكل مباشر (لأنه لم ينص على تعيينها)، وعليه إنْ قبلت وزارة العدل تعيين موكلتي فمن حقنا تسوية الأمر في عدم تنفيذ الحكم والتنازل عنه، وعليه يعتبر كأنه لم يكن، فوزارة العدل ليس لها الحق بتنفيذ الحكم من دون موافقتنا».

الحمود

في المقابل، شدد الخبير الدستوري أستاذ الحقوق في جامعة الكويت الدكتور ابراهيم الحمود، في تصريح لـ«الراي»، على أن الحكم انتصر للدستور والقانون وبيّن أوجه القصور في إنفاذ النصوص القانونية في تعيينات الخبراء بوزارة العدل، موضحاً أن «الحكم قائم على أسبابه في الواقع والقانون، وقضى بأن قرارات التعيين منعدمة لأنها قائمة على الغش والتدليس والقاضي ألغاها إحقاقاً للحق لأنها مُحمّلة بالغش والاخلال بالمبادئ الدستورية».

وقال الحمود ان القاضي من خلال هذا الحكم اتجه الى تطبيق أحكام الدستور في مواده السابعة والثامنة بشكل مباشر، والتي نصت على تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة، وعليه حكم القاضي بإلغاء القرار إلغاء مجرداً، موضحاً أن «الإلغاء المجرد هو إلغاء أصل القرار الذي بنيت عليه هذه القرارات والخاص بالمسابقة، وهو ما استندت عليه التعيينات حيث انها أخلت بتكافؤ الفرص والعدالة».

وأضاف انه «بعد إلغاء القرارات إلغاء مجرداً يعتبر أن المعينين بناء عليها حصلوا على رواتبهم بصيغة أجر مقابل عمل، لكن كل ما ترتب على هذه القرارات من مصاريف يعتبر باطلاً من تأمينات وغيرها، فهي أموال عامة تم صرفها بغير وجه حق، وعليه يجب أن يُحاسب الوزراء المعنيون بهذه التعيينات وتتم إحالتهم إلى محكمة الوزراء بتهمة ارتكاب مخالفات جسيمة انتهكت الدستور وقوانين الدولة وأهدرت الأموال العامة»، في إشارة إلى وزيري العدل السابقين يعقوب الصانع وفالح العزب.

وأكد الحمود أنه «لا يحق للمدّعية أن توقف تنفيذ الحكم أو تتدخل في إلغائه، فهذا حكم صادر عن محكمة التمييز بالإلغاء المجرد، ما يعني إلغاء العملية برمتها، وبالتالي لم يعد للمدّعية أي دور وليس لها الحق في التعيين كذلك أسوة بغيرها، حيث ان القرار الذي استندت عليه التعيينات تم إلغاؤه وكأنه لم يصدر البتة»، لافتاً إلى أن حكم محكمة التمييز واجب النفاذ والتنفيذ إجباري، وهو موجه لوزارة العدل بشكل مباشر حيث ان هناك متضررين لم يتقدموا للمحكمة وهذا القرار انتهك العدالة في الكويت.

العنزي

بدوره، قال الخبير الدستوري الدكتور محمد عقلة العنزي في تصريح لـ«الراي»، إن «تنفيذ حكم التمييز لا يتوقف على إرادة الطاعنة لأن الحكم اعتبر كل الاجراءات التمهيدية التي كانت لازمة للتعيين منعدمة ولا وجود لها، فتصبح قرارات تعيين الخبراء منعدمة كذلك»، مبيناً انه «بهذا الانعدام تغل يد الطاعنة عن تنفيذ الحكم بسبب الانعدام».

وذكر أنه على وزارة العدل إصدار قرارات سحب للقرارات المنعدمة تحقيقاً للاجراءات الشكلية الخاصة بتنفيذ الحكم.

وأضاف العنزي أن «هذا الحكم يستوجب من سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد إحالة الوزيرين السابقين يعقوب الصانع وفالح العزب الى نزاهة (هيئة مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية) لتحديد المسؤول عن إهدار المال العام بشكل رواتب صرفت على خبراء أصبحت قرارات تعيينهم منعدمة، ثم إحالة مَنْ تثبت مسؤوليته الى المحاكمة الجزائية، كما ان لـ(نزاهة) السلطة الكاملة في أن تبادر الى اتخاذ الاجراءات ضد الوزيرين من دون إحالة من رئيس الوزراء».

الصالح

من جانبه، قال الخبير الدستوري الدكتور هشام الصالح في تصريح لـ«الراي»، إن الحكم انتصر للدستور والقانون وبيّن أوجه الخلل في تعيينات الخبراء بوزارة العدل والتي تنافت مع مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وأكد ضرورة إعلان الحكم لجهة الإدارة ومن دونه لا يمكن التنفيذ، مشيراً إلى أن «الحكم يثير مسؤولية سياسية تجاه الوزير المقبل لتنفيذه، خاصة انه يشير إلى وجود جرائم متعلقة باستغلال النفوذ والتزوير، وعليه لابد من إحالة المسؤولين عن عملية القبول والتعيين للمحاسبة».

ولفت إلى أن «إدارة الخبراء رفضت تزويد المحكمة بالمستندات المطلوبة واعتبر الحكم أن ذلك قرينة بوجود تلاعب بالتعيين»، مبيناً أن المسؤولية تبدأ من الوزير سياسياً وصولاً حتى المسؤولين عن عملية القبول في الجهاز الإداري.

الأنصاري لـ «الراي»: إنْ قبلت «العدل» تعيين موكلتي فمن حقنا تسوية الأمر بعدم تنفيذ الحكم

الحمود لـ «الراي»: الوزراء المعنيون بالتعيينات يجب أن يحاسبوا وتتم إحالتهم إلى محكمة الوزراء

العنزي لـ «الراي»: المحكمة اعتبرت القرارات منعدمة وبهذا تُغل يد الطاعنة عن تنفيذ الحكم

الصالح لـ «الراي»: الوزير المقبل مسؤول عن تنفيذ الحكم لوجود جرائم استغلال نفوذ وتزوير

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	5	14713

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الفتوى» تلزم محاميها بالادعاء ضد منتهكي المال العام

تقارير الـ 560 خبيراً صحيحة والأحكام المترتبة عليها سليمة

حسين العبدالله

أصدر رئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد تعميماً لمحامي «الفتوى» يلزمهم بالادعاء مدنياً أمام المحاكم الجزائية لطلب التعويضات من المتهمين بالاعتداء على الأموال العامة، بعدما كان الادعاء في تلك القضايا يتم بصورة غير ملزمة.

وقال المسعد، لـ «الجريدة»، إن «الفتوى» تعمل إلى جانب النيابة العامة، التي تمثل المجتمع في الدعوى الجزائية، على مطالبة المعتدين على المال العام بالتعويضات، والمحاكم الجزائية بمعاقبة المتهمين على جرائمهم.

وأضاف أن «الفتوى» تنطلق في مقاضاتها المتهمين بالاعتداء على المال العام من أنها المعنية بالحفاظ على الخزينة العامة للدولة، لاسيما أن الأموال المعتدى عليها مملوكة للدولة، وحمايتها وملاحقة المتهمين بها تقعان على عاتق جهات

04

التحقيق الجزائية، وعلى «الفتوى» من الناحية المدنية.

إلى ذلك، أكدت مصادر حكومية مطلعة أن التقارير التي أصدرها خبراء وزارة العدل الـ 560 صحيحة، وأن الأحكام التي صدرت بناء عليها سليمة هي الأخرى، لأنهم موظفون فعليون في تلك الفترة، مضيفة أن الأجور التي تقاضوها لا يمكن مطالبتهم بها، لأنها مقابل عمل، فضلاً عن أنهم حصلوا عليها وفق نظرية الموظف الفعلي.

وقالت المصادر، لـ «الجريدة»، إن الحكومة تدرس تقديم طلب تفسير إلى الدائرة القضائية التي أصدرت الحكم في محكمة التمييز، والاستشكال على تنفيذه في حال اتخذ محامي الخصم إجراءات التنفيذ؛ حفاظاً على أعمال إدارة الخبراء، إلى جانب النظر في البدائل التي يمكن الوقوف عليها للتعامل مع آثار حكم إلغاء قرارات تعيين الـ 560 خبيرا.

وأفادت بأن عمل اللجان، التي سينشئها وزير العدل د. فهد العفاسي، سيبدأ اليوم، للتعامل مع تداعيات الحكم والنظر في آليات تنفيذه، مع الحفاظ على استمرار عمل المستحقين في إدارة الخبراء، فضلاً عن التحقيق في التجاوزات التي أوردها الحكم، والتي تتضمن شبهة تزوير في عملية القبول والتعيين، تمهيداً لمساءلة المخالفين لها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	4-1	4285

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ارتفعت بنسبة 9% عن عام 2018

15 جناية يومياً في الكويت

■ 4216 قضية أبرزها القتل والخطف والحجز

ارتفعت قضايا الجنايات في الأشهر الـ9 الماضية عن الفترة نفسها في عام 2018 بنسبة 9%، اذ بلغت 4216 قضية منظورة في المحاكم، ما يعني تسجيل 15 قضية يومياً في البلاد، بعد ان سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي عدد 3844 قضية.

العلي: التهرب من المسؤولية لن يحل المشاكل

الطاهر: مواقع إلكترونية تبيع الأسلحة البيضاء وتساهم بالعنف

حمد السلامة

أكد مختصان في علم النفس الجنائي لـ **القبس** أن المجتمع يعاني مشاكل نفسية واجتماعية خطيرة لابد من التعامل معها بشكل علمي ومؤسسي كالتفكك الاسري، والمخدرات والقتل، وهو مايدعوا الى وقفة جادة من جميع الجهات الحكومية امام مثل هذه القضايا والحد من تناميها.

ووفق احصائية حديثة لـوزارة العدل، حصلت **القبس** على نسخة منها، أن قضايا القتل والاعتداء على النفس بلغت 432، والتي زادت عن العام الماضي بمقدار 10 جرائم اذ كانت 423 قضية، بينما بلغت قضايا الخطف والقبض والحجز 183 قضية ، اما قضايا الاعتداء على العرض والسمعة بلغت 148.

واوضحت أن عدد قضايا الاعتداء على مال الغير بلغت 1033 قضية ، بينما بلغت قضايا المخدرات، والمؤثرات العقلية 1718 قضية و703 قضية اخرى.

مرحلة خطيرة

من جانبه، أكد استاذ علم النفس في جامعة الكويت د. طلال العلي أن المجتمع الكويتي يمر بمرحلة تغير كامل حاله حال اغلب الشعوب بسبب عوامل خارجية وداخلية، ولديه مشاكل وامراض اجتماعية ونفسية خطيرة كغيره من المجتمعات، واذا لم يتم التعامل مع هذه المشاكل بشكل صادق وعلمي وواقعي ستندم جميعا.

وبين العلي لـ **القبس** أن التظاهر باننا نعيش في المدينة الفاضلة يزيد الامور تعقيدا، كما ان التهرب من المسؤولية والقاءها على الآخرين لن يحل اي مشكلة بل سيفاقم الامور، ويجب ان نؤكد إن كل مشاكلنا يمكن حلها بالعمل الجاد المبني على العلم وليس الآراء الفردية والاجتهادات الشخصية.

وبين ان علينا ادراك التحديات الحقيقية مثل انتشار المخدرات، وجرائم القتل، والازدياد الرهيب في عدد القضايا والشكاوي بمختلف انواعها، إضافة إلى التفكك الاسري، والحالة العامة من الاحباط، وهذا نتيجة للتراجع الواضح في مستوي الفكر والثقافة والعلم والتعليم في المجتمع وسيطرة الخطابات الغوغائية الفارغة التي لاتقدم حلول حقيقية بل تخلق اشخاص عاجزين عن تحمل المسؤلية.

وذكر العلي نحن لا نعيش في معزل عن العالم بل نحن جزء يتاثر بكل ما يجري في هذا العالم واذا اردنا ان نكون قادرين علي البقاء والتطور والمنافسة لابد ان نجد حلول حقيقية لمشاكلنا والتحديات التي نواجهها تعاطي المخدرات وجرائم العنف والتفكك الاسري لايمكن حلها بدون عمل علمي مؤسسي علمي صادق.

تزايد العنف

من جانبها، قالت استاذة علم النفس في جامعة الكويت د. نعيمة الطاهر، أن العنف تزايد بالمجتمع الكويتي بداية في المدارس، وهناك الكثير من المشاجرات الدموية احيانا بين الطلبة تصل الى قضايا بين الاسر في المحاكم نتيجة هذه الاعتداءات.

واوضحت الطاهر لـ **القبس** ان العنف يرجع لعدة اسباب منها الالعاب التي يمارسها الاطفال والتي تدعوا الى العنف لما يقدمه بعضها من جوائز للذين يقومون بعمل عنيف وسلوك مؤدي لـه، وعدم مراقبة الاسرة للأبناء اضافة الى ضغوط العمل، او الضغوط المالية، او الخلافات الاسرية، مما تنعكس على الطفل وتزيد العنف في المجتمع .

كما ان هناك مواقع تبيع الاسلحة البيضاء التي تستخدم في المشاجرات، مطالبة بإغلاق وحجب هذه المواقع من قبل الجهات الامنية لافتة إلى ان الشباب في هذه المرحلة يكونون انفعاليين وهو مايؤدي الى العاهات المستديمة بسبب المشاجرات في الشوارع والمناطق والمجمعات التجارية .

توعية المجتمع

قال د. طلال العلي أن تزايد ارقام قضايا المخدرات وانتشار العنف في المجتمع الكويتي تعتبر ظاهرة لابد من وقوف جميع المؤسسات الحكومية والجهات المختصة اما هذه الظواهر والعمل على توعية المجتمع بخطورتها والابتعاد عنها .

أساليب جديدة

قالت د. نعيمة الطاهر أن الدولة تعمل المستحيل لمحاربة افة المخدرات في المجتمع ولكن هناك وسائل جديدة ومبتكرة لادخال الممنوعات، كما ان هناك اصدقاء السوء والافلام التي تعطي الاحساس بالنشوة عند التعاطي والتي تؤثر على الشباب، متمنيه أن تزيد البرامج التوعية التي باتت شبة منعدمة في الفترة الحالية اسوة مما كان عليه الوضع في التسعينات .

التنمر

اكد مختصا علم النفس أن ظاهرة التنمر والدعوة لاخذ الحق باليد ساعدت على ازدياد جرائم الشرف بحجة ان الضحية مذنبة كما ان هناك العاب تدعوا للعنف خاصة في المدارس التي تتحول احياناً الى ساحات مشاجرات دامية وخطيرة .

غير معقول!!

من الملاحظ في الفترات الماضيه، عدم مرور يوم الا ونشهد جريمة قتل بشعة او جريمة خطف او اعتداء، فهذه الظواهر اصبحت تتكاثر اما في المدارس او الجامعات او حتى الشوارع والاسباب كثيرة .

ومن المستغرب أن نرى اعلانات في انستغرام وغيرها من المواقع لبيع الاسلحة البيضاء منها مضرب البيسبول والسكاكين ورنق بوكس بلا حسيب او رقيب، كما أن هناك العاب الكترونية للصغار تساعد على نمو ظاهرة العنف لدى الاطفال ولايوجد اي رقابة من الجهات التفتيشية والمعنية .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	9	16655

السياسة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحمد: إلغاء تعيين 560 خبيراً في "العدل" من فضائح الحكومة

أحمد الحمد

■ قال الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة المهندس أحمد الحمد إن قرار محكمة التمييز إلغاء تعيين 560 من الخبراء الهندسيين والمحاسبين في وزارة العدل والذين تم تعيينهم في ظل وزيري عدل سابقين على مدى ثلاث سنوا ت يفضح واحدة من قضايا الفساد الكبرى في تاريخ الحكومة السابقة، مشدداً على أن المئات من الفضائح الأخرى الأصغر والأكبر لم يتم كشفها بشكل رسمي حتى الآن مع أن الشعب كشفها ويعرفها بشكل عام.

وأضاف الحمد في تصريح أمس أن هذه الفضيحة ذات المدى الطويل والعنيد تبين بأن الفاسدين وصلوا إلى مرحلة اللامبالاة بالمحاسبة أو المراقبة أو الفضيحة أو أي اعتبارات أخرى، حتى تمادوا فيها واستمروا على مدى ثلاث سنوات متواصلة ضاربين بعرض الحائط الوطن والمواطن والمصلحة العليا والتي استبدولوها جميعاً بالمصالح الشخصية الخالصة والتنفع والتنفيع عن طريق الواسطات والمحسوبيات وتبادل المصالح المادية والمعنوية.

وأشار إلى أن حكم القضاء في الكويت مقدر ومحترم ولا اعتراض عليه من قبل أي مواطن كويتي، لافتاً إلى أن الحكومة المقبلة تتحمل مسؤولية أيضاً في إنصاف المظلومين من مثل هذا القرار في حال وجودهم والضرب بيد من حديد على من أوصل الأمور إلى هذا المدى الذي لا يمكن وصفه دون تجريح.

وبين الحمد أن فضيحة بمثل هذا الحجم ومثل هذه التداعيات التي يمكن أن تشل عمل وزارة العدل يجب أن لا تمر دون محاسبة شديدة وعقاب يثلج قلوب الكويتيين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	4	18206

الراي
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحميدي السبيعي: وزير العدل سيشكل لجنتين للتحقيق و«الحقوق»

أعلن النائب الحميدي السبيعي أنه تواصل مع وزير العدل فهد العفاسي بشأن حكم التمييز، وتباحث معه بشأن «إيجاد حلول تكفل حقوق الخبراء، خاصة ممن مضى على تعيينهم سنوات عدة وترتب على ذلك التزامات مالية ومعيشية ووظيفية».

واضاف: «أبلغني الأخ وزير العدل بأنه سيقوم بتشكيل لجنة تحقيق بالتجاوزات التي تمت في بعض الملفات التي تحدث عنها حكم التمييز، كما سيقوم بتشكيل لجنة أخرى يوم الأحد المقبل لوضع آلية لحفظ حقوق الخبراء من أية أضرار».

من جهته، أكد النائب عبدالله الكندري أن «حكم التمييز بإبطال تعيين 560 خبيراً حمّل صراحة وزيري العدل السابقين مسؤولية بعض التعيينات الباراشوتية، ودفع ثمنها بقية الخبراء المستوفين للشروط». وأضاف: «لا يجوز معاقبة المستحقين بسبب فساد الوزراء، وعلى الحكومة تصحيح الوضع وإعادة المستحقين لوظائفهم بما يتناسب والحكم الصادر».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	5	14713

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكد لـ **القبس** تقدّمه ببلاغ رسمي إلى «نزاهة»

الكندري: للتحقيق مع الصانع والعزب في تعيينات «خبراء العدل»

■ أتابع مع العفاسي لضمان حقوقهم ورفع الظلم عنهم

تقدم النائب عبدالله الكندري ببلاغ إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، للتحقيق في الفساد الإداري والمالي الذي قامت به الجهة المسؤولة عن تعيين 560 من الخبراء في وزارة العدل.

وقال الكندري لـ **القبس**، إن حكم التمييز الصادر في هذا الشأن، قد دان بشكل صريح وزيرين سابقين في وزارة العدل، الى جانب ادانته أعضاء اللجان المشرفة على اختبار واختيار الخبراء، الأمر الذي يستوجب على «نزاهة» استدعاءهم والتحقيق معهم في تلك المخالفات التي وقع ضحيتها 560 خبيرا كويتيا، مع الأخذ في الاعتبار واستصحاب قانوني محاكمة الوزراء وحماية المال العام عند التحقيق مع هؤلاء المسؤولين.

ممارسات فاسدة

وأكد أن هذا التحقيق لا يمس الخبراء من قريب أو بعيد ولا ينال من حقوقهم، ويخص فقط الممارسات الفاسدة من الجهة الإدارية والوزراء واللجان المشكلة في إجراء اختبارات التوظيف، مضيفا أن الخبراء ليس عليهم مسؤولية في تلك المخالفات، لاسيما من تقدموا وفق الإعلان المنشور واجتازوا الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية وقبلتهم الجهة الإدارية.

> لا مخالفات أو مسؤولية على الـ560 خبيراً.. والتحقيق لا يمسّهم ولا ينال من حقوقهم

عبدالله الكندري

تصحيح الإجراءات

وشدد الكندري على ضرورة مراعاة أن الخبراء المعنيين قد انخرطوا فعلياً في العمل منذ ثلاث سنوات، وباشروا مهام عملهم ورتبوا أمور حياتهم العملية والمعيشية على تلك الوظيفة.

وقال إنه على تواصل مستمر مع وزير العدل في حكومة تسيير الأعمال د. فهد العفاسي ومسؤولين في القضاء لحل أزمة الخبراء وإعادتهم إلى وظائفهم، بعد تصحيح الإجراءات بما يتناسب والحكم الصادر، وذلك لرفع الظلم الواقع عليهم بسبب أخطاء الوزارة وبما يحافظ على كرامتهم وأسرهم، وكذلك لضمان سير العمل في المحكمة لحاجتها الماسة اليهم، اذ يحملون حاليا العبء الأكبر من العمل الفني بادارة الخبراء.

نصّ البلاغ

نصّ البلاغ الذي قدمه النائب عبدالله الكندري الى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، وحصلت **القبس** على نسخة منه: «استنادا للقانون 2/2016 في إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وبناء على حكم محكمة التمييز الصادر في 19 نوفمبر 2019، بشأن إلغاء القرارات الصادرة بشغل وظائف ادارة الخبراء الغاء مجردا على النحو المبين بأسبابه وما ترتب عليه من انعدام للقرارات، وحيث أورد الحكم في أسبابه أن تلك القرارات قد صدرت من الوزير الأول يعقوب الصانع والوزير الثاني فالح العزب، بصفتيهما، قد تجاوزا في قرارات التعيين هما واللجان المشكلة لاختيار الاعضاء المتقدمين لشغل الوظائف في ادارة الخبراء الذين لم يزودوا المحكمة بالمستندات الخاصة بالدعوى.

وحيث أورد الحكم وجود فساد إداري في تجاوز الوزيرين ببعض التعيينات، الأمر الذي أدى الى بطلان قرارات تعيين 560 خبيرا كويتيا تقريبا، اضافة الى شبهة تزوير. وسنوافيكم بمزيد من المستندات لاحقا اثناء بدء التحقيق، برجاء استدعاء الوزيرين السابقين واعضاء لجان الاختيار المشرفة على التعيين والتحقق من شبهة الفساد، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة قانوني محاكمة الوزراء وحماية الأموال العامة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	11	16655

الأنباء
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الجنايات» أجّلتها إلى 11 المقبل لاستجواب ضابط الواقعة

محاكمة مواطن ويمني وغير كويتيين بدعوى القتال ضد «الحوثي» في اليمن

عبدالكريم أحمد

نظرت محكمة الجنايات امس دعوى يتهم فيها مواطن ومقيم يمني واثنان من غير محددي الجنسية، بالانضمام إلى تنظيم محظور وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وقررت إرجاءها إلى الحادي عشر من ديسمبر المقبل للاطلاع واستدعاء واستجواب ضابط الواقعة.

وعلمت «الأنباء» أن ضبط المتهمين تم خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث تمت إحالتهم إلى النيابة العامة بعدما دلت تحريات أمن الدولة على أنهم ينتمون إلى تنظيم قتالي في اليمن وتمويله بنحو 40 ألف دينار من أجل القتال هناك ومقاومة جماعة عبدالملك الحوثي، دون الحصول على إذن من الجهات المختصة.

واشتمل قرار المحكمة على إخلاء سبيل المتهم الأول بكفالة مالية قدرها 500 دينار، بعدما أكد وكيله المحامي محمد الحميدي انتفاء مبررات حبسه والتمس إخلاء سبيله نظرا لظروفه الأسرية، فيما تم استمرار حبس المتهم الثاني إلى الجلسة المقبلة، أما بشأن المتهمين الثالث الكويتي والرابع اليمني فقد تم إخلاء سبيلهما من قبل النيابة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-11-29	17	15705

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

توقيف «إمبراطور الإعلام» في مصر

| القاهرة - من انتصار الفيطاني |

بدأت النيابة العامة في مصر التحقيق مع الإعلامي والمنتج المصري ياسر سليم، بعد توقيفه في ساعة متقدمة من مساء أول من أمس، في قضايا شيكات من دون رصيد.

وياسر سليم يُطلق عليه في مصر «إمبراطور الإعلام»، وتولى رئاسة عدد من القنوات الفضائية والإذاعية والمواقع الإخبارية الإلكترونية، من بينها رئيس لمجلس إدارة قنوات الحياة، والعاصمة، وراديو «دي آر ان»، ونائب لمجموعة إعلام المصريين التي تمتلك قنوات «سي بي سي» و«دي أم سي» و«الحياة» و«راديو النيل» و«الراديو 90.90»، وصحيفة «الدستور» والموقع الإخباري «مبتدا» والموقع الإخباري الأكبر في مصر «اليوم السابع».

وكان لافتاً أن النيابة العامة لم تصدر حتى مساء أمس بياناً عن القضية أو تفاصيل التحقيقات، فيما رفض فريق الدفاع عنه الإدلاء بأي تصريحات، واكتفوا بالتأكيد على تسوية أمر الشيكات في أقرب وقت.

> **الفريق القانوني لسليم أكد أن سبب التوقيف شيكات بدون رصيد**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	35	14714

الأنباء

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	7	15706

الجريدة

إعلانات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وزارة العدل Ministry of Justice

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف في ما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٦ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٢٦٥ بيوع ٢/.

المرفوعة من: أمال يوسف صالح الصقعبي

ضـــــــد: ١- وليد عبدالعزيز عمار العمار.
٢- وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري بصفته.
٣- بنك الكويت الدولي (البنك العقاري الكويتي سابقا)
٤- بنك الائتمان الكويتي (خصم مدخل)

أولا: أوصاف العقار:

- عقار الوثيقة رقم ١٩٩٦/٧٨٦٢ الواقع في السرة قسيمة ٥٠٤ قطعة رقم ٥ من المخطط رقم م/٢٢٩٩٤ ومساحته ٥٠٠ م٢.

- المعاينة:

- بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٥ تم الانتقال إلى منطقة السرة قطعة ٥ ش ٢ منزل ٣٢ بأرشاد وحضور وكيل المدعية فقط ومعاونة خبير الدراية حيث تبين من المعاينة الآتي:

- العقار يقع على شارع واحد ومكون من سرداب - أرضي - اول مكسي بالسيجما مكيف مركزي لم تتمكن الخبرة من دخول المنزل حيث قرر وكيل المدعية ان العقار تحت يد المدعى عليه ومؤجر للغير.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره ٢٨٠٠٠٠ د. ك. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامسا: إذا أودع المزيد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادسا: إذا لم يقم المزيد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٥٢٠٠ د.ك والعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامنا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٢٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٨.

رئيس المحكمة الكلية
المستشار د. عادل بورسلي

وزارة العدل Ministry of Justice

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٦ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٥/٢٥٥ بيوع ٢/.

المرفوعة من: نورية ناصر سالم الداهش

ضـــــــد: ١- حياة علي عبدالرحمن الكندري
٢- حسن محمد عبدالرحيم محمد

أولا: أوصاف العقار:

- يقع عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٤/١١٢٣٠ بمنطقة صباح السالم قطعة رقم ١١ قسيمة رقم ٢١٩ من المخطط م/٣٨٨٨ ومساحته ٢٤٠٠,١٢٥م٢.

- عقار النزاع منزل سكن خاص يقع على شارع واحد مكون من دورين. أرضي وأول. وهو مكيف مركزي ووحدات. وله ٢ مداخل.

- الدور الأرضي مكون من ديوانية تم تحويلها الى شقة مكونة من مطبخ وغرفة وحمام وصالة بفواصل جبسم بورد. وباقي الدور مكون من ٢ غرفة وصالة وحمام ومطعام ومطبخ ومخزن تحت الدرج.

- الدور الأول مكون من ٢ غرفة وحمام وشقة بها ٢ غرفة وصالة ومطبخ وحمام غسيل وموزع. ولها سلم خارجي من الحوش يؤدي لها.

- السطح ليس به بناء.

ملاحظة:

بعد الكشف تبين وجود اضافة في الدور الأول غير مرخصة. وبذلك يعتبر العقار غير مطابق للمخطط. وذلك بناء على كتاب إدارة تحديد الملكية رقم ٢٨٥٠ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٧.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره ١٤٧٩٢٢,٥٠٠. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامسا: إذا أودع المزيد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادسا: إذا لم يقم المزيد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٥٢٠٠ د.ك والعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامنا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٢٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٨.

رئيس المحكمة الكلية
المستشار د. عادل بورسلي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	4	4285

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوفة في ما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٥ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحا وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٣١ ، ٢٠١٧/٣٧٤ ، ٢٠١٨/١٠٥ بيوع/٢.

المرفوعة من: ١- عبد الكريم قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٢- شيخة جاسم محمد

ضد: ١- كاظمية يوسف حجي علي بهبهاني ٢- محمود قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٣- يوسف قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٤- نبيلة قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٥- سبيح قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٦- مؤيد قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٧- فوزي قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٨- أمل قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٩- سبيحة قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ١٠- أمال قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني

في الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٧٤ بيوع/٢ المرفوعة من: عبد الكريم قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني

ضد: ١- كاظمية يوسف حجي علي بهبهاني ٢- محمود قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٣- نبيلة قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٤- أمال قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٥- سبيحة قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٦- أمل قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٧- سبيح قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ٨- فوزي قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
٩- يوسف قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني ١٠- مؤيد قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني
١١- شيخة جاسم محمد ١٢- مدير عام بنك الائتمان الكويتي بصفته

في الدعوى رقم ٢٠١٨/١٠٥ بيوع/٢ المرفوعة من: عبد الكريم قاسم محمود اسطى أحمد بهبهاني

ضد: كاظمية يوسف حجي علي بهبهاني

أولا: أوصاف العقار:

- حصة بنسبة ٥٠/١٠٠ مشاعا من مساحة ٢٧٥٠م٢ لعقار الوثيقة ٢٠٠٧/٢٢٩٩١ بمنطقة العديلية قطعة ٢ قسيمة ١٢٩ من المخطط م/٢٦٩٣٥ بالمزاد العلني تظير ثمن ٢٥٠٠٠٠ د.ك للحصة المعروضة للبيع.

- عقار التداعي عبارة عن بيت سكن خاص مساحته ٢٧٥٠م٢ بموجب الوثيقة رقم ٢٢٩٩١ المؤرخة ٢٠٠٧/١٢/١٠ (مستند رقم ١ مرفق خبرة رقم ٩) موقعه شارع وسكة خلفية وتكسية حجر أردني ومكون من دور أرضي وأول ومشعل خارجي ومكوناتهم كالتالي:

١- الدور الأرضي مكون من ٣ غرف نوم و ٣ حمامات و٢ صالة ومطبخ تحضيري وتشطيباته كالآتي: تكييف وحدات وأسقف خرسانة أرضيات سيراميك وحوائط صبغ وأبواب وشبابيك ألمنيوم.

٢- الملحق الخارجي مكون من ٣ غرف ومطبخ رئيسي وحمام ومخزن كبيري وتشطيباته: تكييف شباك وأرضيات سيراميك وأسقف ديكور وأبواب وشبابيك ألمنيوم.

٣- الدور الأول مكون من قسمين (شقتين) الأولى جهة اليمين وهي مكونة من غرفة ماستر مع حمامها وغرفتي نوم وحمام وصالة ومطبخ تحضيري والشقة جهة اليسار مكونة من غرفة ماستر مع حمامها وصالة ومطبخ تحضيري وتشطيباتهما سيراميك وباركيه وسجاد أسقف ديكور حوائط صبغ وورق حائط شبابيك وأبواب خارجية ألمنيوم تكييف وحدات.

وبناء على شهادة الأوصاف المؤرخة ٢٠١٩/٧/٢١ فقد دون بهما أن عقار التداعي عبارة عن سكن خاص مكون من أرضي وأول وسطح وبه جد غرفة كبريي بالدور الأرضي ولا يوجد خلاف ذلك من ملاحظات.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يتقدم للقاضي بعطاء أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا اعتبرت الزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامسا: إذا أودع الزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر ممحسوبا بإيداع كامل الثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادسا: إذا لم يقدم المزايد الأول إيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته ويلتزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الثلثية ومصروفات إجراءات التنفيذ وعقدها ٢٠٠٠ د.ك والتعاب الجداول والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامنا: ينشر هذا الاعلان لتطبيق القانون ويطلب الباشرين لا جراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

عاشرا: ١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه: (إذا كان من نزعت ملكيته مستأجرا في العقار يقي فيه للمدة التي يقضيها القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل).

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملا بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية الصادقة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	2019-12-1	6	14714

مشاركة عـزاء

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً(28)

فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (29) وَادْخُلِي جَنَّتِي (30) صدق الله العظيم

تتقدم إدارة الإعلام والعلاقات العامة بخالص التعازي إلى

السيد/ عواض هزاع المطيري

الموظف بإدارة الاعلام والعلاقات العامة قسم المراسم

وذلك لوفاة / والده

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه وأن يدخله فسيح جناته بإذنه تعالى وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان .

هـــذا وسيشـــيع جثمـــان الفقيـــد الثـــرى اليـــوم الاحـــد الموافق 1-12-2019 بعد صلاة العصر بمقبرة الجهراء .

العـــــــــزاء:-

بالمقبـــــــــــرة فقـــط

هاتف : 66724143

(إنَّا لله وإنَّا إليه راجعُونَ)

إدارة الإعلام والعلاقات العامة

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

● **إقبال جمال عبداللطيف جاسم الخليفة، زوجة/نواف العنزي، 36 عاما، (شيعت)**، رجال: أبوفطيرة، ق4، ش240، م272، تلفون: 55800757، نساء: غرب مشرف (مبارك العبدالله)، ق3، ش319، م16، تلفون: 95573367.

● **مثيب محمد المثيب العتيبي، 70 عاما، (شيع)**، العارضية، ق8، ش7، ج2، م20، تلفون: 69099960، 50957755، 51558448.

● **نورية عبدالله المشاري الكليب، زوجة/بدر يوسف بن حسين الرومي، 78 عاما، (شيعت)**، رجال: ديوان الكليب، كيفان، ق3، مقابل الدائري الثالث، نساء: العديلية، ق1، ش عبدالعزيز الراشد، ج16، م7.

● **حسين فهد ناصر العتيبي، 52 عاما، (شيع)**، رجال: أم الهيمان، ق5، ش9، م1، تلفون: 99996812، نساء: أم الهيمان، ق5، ش27، م67.

● **غلوم أبل ملك، 89 عاما، (شيع)**، رجال: حسينية عقيلة الطالبين، الرميثية، ق5، ش المسجد الاقصى، تلفون: 99600826، نساء: الرميثية، ق9، ش أسامة بن زيد، ج93، م38، حسينية أم البنين الأربعة، تلفون: 66272777.

● **عبدالجليل أحمد المحمود، 84 عاما**، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)، رجال: مسجد البحارنة، الدعية، تلفون: 94989069، نساء: الجابرية، ق8، ش4، م4B.

● **محمد علي محمود جعفر، 57 عاما، (شيع)**، رجال: الجابرية، حسينية البلوش، تلفون: 67777003، نساء: صباح السالم، ق7، ش2، ج4، م30، (عصرا فقط)، تلفون: 96688338.

● **أمينة محمد حسن، أرملة/حسين رضا قمبر، 86 عاما**، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)، رجال: القرين، ق1، ش40، م46، تلفون: 97696962، نساء: السالمية، ق12، ش أبو ذر الغفاري، ج7، م9، تلفون: 66565509.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الجمعة 29-11-2019

الوفيات

● **محمد عدنان علي عبدالله بوحمد، 21 عاماً، (شيع)**، الرجال: حسينية آل بوحمد، الدعية، تلفون: 22542411، النساء: حسينية آل بوحمد، الدعية

● **شيخة محمد سالم الشطي، أرملة/ علي منصور الشطي، 89 عاماً، (شيعت)**، الرجال: اليرموك، ق4، ش3، م10، تلفون: 99607725، النساء: جنوب السرة، السلام، ق5، ش507، م20، تلفون: 98867888

● **سكينة غلوم علي، 94 عاماً، (شيعت)**، الرجال: مسجد الوزان، غرب مشرف، تلفون: 50070900، النساء: القرين، ق1، ش29، م13، تلفون: 99047942

● **حصة محمد عبدالله العويرضي، زوجة/ سعود عبدالعزيز محمد الحقان، 73 عاماً، (شيعت)**، الرجال: الفنطاس، ديوان الحقان، ق2، ش21، م12، تلفون: 97822202، النساء: العدان، ق8، ش5، م14، تلفون: 99666328

● **عبدالله لافي علوش المطيري، 54 عاماً، (شيع)**، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99033088، النساء: جابر الأحمد، ق5، ش481، م29

● **صالح عباس صالح عباس السلمان، 78 عاماً، (شيع)**، الرجال: حسينية الإمام الحسين، سلوى، ق1، شارع المتنبي، تلفون: 66666963، النساء: بيان، ق13، ش2، م14، تلفون: 65771713

● **فاطمة يوسف خميس، 94 عاماً، (شيعت)**، الرجال: السلام، ق5، ش514، م49، تلفون: 99139755، النساء: القادسية، ق6، ش61، م13، تلفون: 99729719

● **خديجة جاسم عباس الشطي، زوجة/ علي راشد، 50 عاماً، (شيعت)**، الرجال: بيان، مسجد الإمام الحسن، ق12، مقابل سنترال مشرف، تلفون: 96066620، النساء: الزهراء، حسينية خاتم الأنبياء، بقرب مسجد الإمام الباقر، تلفون: 99172210

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الاحد 1-12-2019